الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
1 March 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتتر – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66846 (A)
0066846

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/55/119، و A/55/156، و A/55/162-S/2000/715، و A/55/257-S/2000/766؛ و A/C.3/55/L.3، و L.4 و L.5)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/55/68-S/2000/377، و A/55/126، و A/55/133-S/2000/682، و A/55/257-S/2000/766، و A/55/260-S/2000/108، و A/55/326-S/2000/834، و A/55/375)

١ - **السيد السعيدي (الكويت): قال** إنه يرحب بالتقرير المتعلق بالمشاكل العالمية الناجمة عن المخدرات والجريمة المنظمة، ونتائج المناقشة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك بروتوكولاتها الثلاثة، المتوقع أن تعتمدها الجمعية العامة وأن توقع في باليرمو في نهاية عام ٢٠٠٠.

٢ - ومضى قائلا إن الكويت تولي اهتماما بموضوع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وأصدرت في هذا الصدد تشريعات قانونية تنص على فرض عقوبات على الأشخاص في حالة الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها أو تسهيل تعاطيها، ويجري حاليا العمل بها. وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٨٧ بشأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، واعتمدت الكويت نهجا حضاريا ينظر إلى المتعاطي لا باعتباره مجرما بل باعتباره مريضا بحيث يعطى فرصة للتقدم طوعيا إلى المؤسسة العلاجية حيث يتلقى العناية اللازمة دون أن تسجل عليه سابقة إجرامية. كما صدر مرسوم أميري سنة ١٩٨٩ أنشئت بموجبه اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات التي تتولى رسم السياسة العامة لمكافحة المخدرات بما يكفل التنسيق والتعاون وتنظيم الجهود الرسمية والأهلية في هذا المجال. كما وضعت الكويت الخطط والبرامج التنفيذية لهذه السياسة وقامت بمتابعة تنفيذها وتقييمها على المستويين الوقائي والعلاجي، وعملت على توعية وتعبئة الرأي العام بالتعاون مع أجهزة الإعلام والاتصال المختلفة.

٣ - واستطرد قائلا إن الكويت صدقت بمقتضى القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٥ على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وعلى المستوى الدولي، وقّعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وأضاف أن الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية العشرين المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، أعطى بُعدا دوليا آخر لمواجهة المشكلة، ولا بد من تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة للقضاء على زراعة الأفيون والحشيش والخشخاش بتوفير محاصيل بديلة تكفل لها عائدا كافيا.

٤ - وأضاف قائلا إن الأنشطة التي يقوم بها المجتمع المدني في الكويت تسهم إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة لمكافحة مشكلة المخدرات والاهتمام بالمدمن من النواحي الصحية والتربوية والاجتماعية. وبغية معالجة مسألة العرض والطلب، تدرس الكويت فرض قيود صارمة على مسألة الطلب على المواد المخدرة، وتحقيقا لتلك الغاية، ستعتمد مجموعة من التدابير التنظيمية تتسق مع المعايير الدولية المتعلقة بتلك المسألة.

٥ - **السيد مونياغا** (إندونيسيا): قال إن قضيتي منع الجريمة والعدالة الجنائية والمراقبة الدولية للمخدرات ما برحا منذ مدة طويلة موضع اهتمام حكومته، حيث أنهما أساسيتان لتهيئة جو من الاستقرار وحماية منجزات التنمية. ولا يمكن الاضطلاع باستراتيجية دولية فعالة إلا عن طريق

التعاون الدولي. وكان لتزايد ثقة المانحين أثر في تمكين برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من توسيع نطاق أنشطته التنفيذية. وقال إنه يتطلع إلى استمرار تعزيز تلك القدرة في سياق البرامج العالمية لمكافحة الفساد والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي توفير الموارد اللازمة لذلك الغرض. ورحب بنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي اعترف بأن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي ومثّل خطوة إلى الأمام في سبيل تعزيز الاستجابة الدولية للجريمة عبر الوطنية. ورحب على وجه الخصوص باعتماد إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، الذي يوفر مبادئ توجيهية شاملة للإجراءات المزمع اتخاذها ويعزز الالتزام بتكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وشدد على الالتزام بتعزيز التعاون الدولي من أجل تشجيع النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والبطالة. وقال إن هذا النهج المتوازن ينبغي أن يكون هو الأساس عند اعتماد أية مجموعة من تدابير التصدي للجريمة، التي تشمل مبادرات مكافحة الجريمة فضلا عن منعها. ومن شأن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن يوفر آلية جديدة لتنسيق الإجراءات المعمول بها في مختلف النظم القانونية وزيادة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. وثمة حاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق مع البلدان المجاورة وعلى الصعيد الإقليمي؛ وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن تقييم وتصنيف المجرمين البالغين والجانحين الأحداث. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تواصل إندونيسيا العمل من أجل اتخاذ إجراءات على الصعيد دون الإقليمي. ويجري الاضطلاع بذلك العمل من خلال وسائل مثل خطة عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، التي ترسي دعائم استراتيجية متماسكة بشأن تلك القضية.

٦ - ومضى قائلا إن إندونيسيا تؤكد من جديد أهمية تدابير مكافحة المخدرات التي اعتمدتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي بدأت في تنفيذ خطة إقليمية جديدة يمكن قياس أهدافها لمكافحة المخدرات غير المشروعة في المنطقة. وذكر أن حكومته تتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الذي سيعقد في بانكوك بهدف القضاء على مشكلة المخدرات في جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - واستطرد قائلا إن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه لمكافحة المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية. وينبغي اتباع نهج متوازن بغية تقليل كل من العرض والطلب. والبلدان النامية تحتاج إلى مساعدات في هذا الصدد، وينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بدور رئيسي في إتاحة أفضل الممارسات في مجالات المنع والتثقيف والمعاملة والتأهيل. وقال إن وفده يأمل في أن يولى قدر كاف من الاهتمام إلى مسألة ما إذا كانت أمثلة أفضل الاستراتيجيات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تباين البلدان في الخلفيات الاجتماعية والثقافية وما إذا كان ينبغي أن تتكيف وفقا للأوضاع السائدة في البلدان النامية، بالنظر إلى محدودية مواردها المالية. وذكر أن تزايد الاتجاه نحو استخدام القصّر في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها مسألة تدعو إلى القلق، وكذلك الزيادة الرهيبة في إساءة استعمال المخدرات بين الأطفال. وينبغي لجميع الدول أن تولي أولوية عليا لوقاية الأطفال وحمايتهم من آفة المخدرات. واختتم كلمته بقوله إنه يجري في إندونيسيا تركيز الاهتمام على تحذير الشباب من أخطار المخدرات، كما يجري تنفيذ مجموعة كاملة من التدابير الوقائية، ويجري إحراز تقدم في تدعيم الإطار القانوني من أجل زيادة فعالية تدابير مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٨ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على الصعيدين الدولي والوطني لمكافحة آفة المخدرات والجرائم المتصلة بها، فقد ثبت أنه من المستحيل منع الحالة من التردي والتسبب في حدوث أزمات اجتماعية في كثير من البلدان. وكون نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة من سكان العالم تتأثر بالمشكلة، يدل على تزايد حجم الطلب على المخدرات غير المشروعة، الأمر الذي يؤدي، مع العولمة، إلى تعزيز السوق العالمية للمخدرات ومنظمات الاتجار بالمخدرات على النطاق العالمي. وبالإضافة إلى أنه يتعين أن يكون هناك التزام سياسي من جانب جميع المتضررين من تلك المشكلة، فإن خطورة القضية وتعقدها يستدعيان أن يكون هناك تعاون دولي حقيقي للتصدي لجميع جوانب المشكلة. ويلزم زيادة التعاون مع البلدان النامية لتمكينها من استخدام آليات فعالة في التصدي للاتجار بالمخدرات. وقد كان انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة علامة بارزة في الترويج لاتباع ذلك النهج. ولا يمكن أن يوجد هذا التعاون الدولي إلا على أساس تقاسم المسؤولية، وإجراء دراسة شاملة لمختلف مراحل العملية، والمساواة بين جميع المعنيين؛ وسيكون من المتعذر تدعيمه في المستقبل دون احترام القانون الدولي، وبخاصة مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والتخلي عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ولا يمكن على الإطلاق أن تكون المعركة ضد الاتجار بالمخدرات مبررا لانتهاك القوانين الوطنية، لأن من شأن ذلك أن يقوض الأساس الذي تقوم عليه المبادئ التي تحكم التعاون الدولي، الذي يمثل الوسيلة الفعالة الوحيدة للتصدي للمشكلة. وقال إن وفده يدين مرة أخرى الإجراءات التي تتخذها دول معينة من جانب واحد، ولا سيما الدولة التي توجد بها أكبر سوق استهلاكية للمخدرات في العالم، والتي لا يحق لها أن تضطلع بدور الحكم الدولي على حسن السلوك في مجال المخدرات، بالنظر إلى أنها حققت نتائج هزيلة جدا من خلال تطبيقها للتدابير التي وضعتها هي. وقال إن نظام التصديق يزيد من صعوبة التعاون ويتعارض مع أبسط قواعد التعايش بين الدول.

٩ - ومضى قائلا إنه يشيد بالدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يشكل محور تركيز العمل الدولي المتضافر لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وبفضل التعاون الذي أقيم في إطار ذلك البرنامج، استطاعت كوبا أن توسع نطاق تدريب الموظفين وأن تعزز الدعم التقني والمادي. وأضاف أن كوبا تؤيد العمل الذي تضطلع به الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وهي الهيئة العالمية المستقلة الوحيدة المختصة بإجراء تقييم غير متحيز وموضوعي للخطوات التي تتخذها الدول للمساعدة في تعزيز السياسة العالمية لمكافحة المخدرات وإقامة تعاون دولي فعال.

١٠ - واستطرد قائلا إن حكومته تفخر بأن المخدرات لا تمثل مشكلة اجتماعية كبيرة بين الكوبيين. وفي الوقت ذاته، فإنها تدرك تماما أن جهودها لمنع الاتجار بالمخدرات تساعد المجتمع الدولي في كفاحه ضد تلك الآفة اللعينة. ويمكن بسهولة فهم الأهمية التي تعلقها كوبا على التعاون على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية إذا أخذ في الاعتبار موقعها الجغرافي في منطقة قريبة من أحد أكبر مراكز استعمال المخدرات في العالم. وقد أظهرت كوبا بما فيه الكفاية تصميمها على منع استخدام إقليمها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، واتخذت أقوى التدابير الممكنة للتصدي لتجار المخدرات ومنعهم من استخدامها كجسر طبيعي للوصول إلى إقليم الولايات المتحدة. وقد اعتقلت السلطات الكوبية منذ عام ١٩٧٠ أكثر من ٧٠٠ من تجار المخدرات الأجانب، وأوقفت وصادرات خلال فترة السبعينات والثمانينات وحدها ١٠٣ من الطائرات والسفن الأجنبية الملكية. وما لم تقم السلطات الكوبية بهذا الإجراء، كان من

الممكن أن تستهلك أكثر من ١٠٠ مليون جرعة من الكوكايين في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى على مدى السنوات الخمس الماضية. وتقوم كوبا بتلك الجهود بالرغم من تكلفتها الاقتصادية الهائلة، وقدم الوسائل المادية التي تستخدمها وعدم كفايتها، وعدم وجود تعاون رسمي ومتين من جانب البلد المستهدف الأساسي لتجار المخدرات الذين يرغبون في نقل المخدرات عن طريق الأراضي الكوبية.

١١ - واسترسل قائلا إنه فيما عدا أمثلة عرضية محددة للتعاون، لم تظهر سلطات الولايات المتحدة الإرادة السياسية اللازمة لإقامة تعاون جاد ومتين مع كوبا، التي دخلت في اتفاقات تعاون ثنائي لمكافحة الاتجار بالمخدرات مع ٢٣ بلدا، وتتعاون مع هيئات مكافحة المخدرات في ١٣ بلدا آخر. وقال إن وفده يكرر مرة أخرى العرض الرسمي الذي سبق تقديمه إلى حكومة الولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٩ لإقامة تعاون معها. وهي لا تطالب بأي شيء، ولا حتى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض عليها، كشرط لإبرام اتفاق لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو الاتفاق الذي ستستفيد منه الولايات المتحدة أكثر بكثير من كوبا ذاتها. واختتم كلمته بقوله إن بلده ستواصل الوفاء بالتزاماتها، ليس فقط للدفاع عن نفسها ضد ما يمكن أن يسببه الاتجار بالمخدرات من أضرار لمجتمعها، بل أيضا لأن ذلك واجب دولي وبسبب التزامها الأدبي تجاه السكان المتضررين بسبب المخدرات في أي جزء من العالم.

١٢ - **السيد لينغ** (بيلاروس): تكلم أيضا باسم الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فقال إن الجريمة عبر الوطنية تهدد استقرار وازدهار جميع الدول بدون استثناء. ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة محاولات المجرمين دون توقف للتسلل إلى هياكل السلطة وتكثيف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والإرهاب والاتجار بالأشخاص.

١٣ - ومضى قائلا إن برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يمثل وسيلة لا نظير لها في توحيد الجهود لمكافحة الجريمة؛ وينبغي تعزيزه، بما في ذلك بتوفير الموارد المالية، كما ينبغي تعزيز وحدات الأمانة العامة التي تعالج مكافحة الجريمة. وذكر أن الوثائق التي صيغت خلال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والدورة التاسعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ذات قيمة عظيمة، ولا سيما إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة. وقال إن وفده يرحب بإنجاز عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وسيشارك بنشاط في إعداد البروتوكولات الثلاثة لاتفاقية مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها، والنقل غير المشروع للمهاجرين.

١٤ - واستطرد قائلا إن مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة اعتمد في حزيران/يونيه البرنامج الحكومي الدولي المتعلقة باتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة وأنواع النشاط الإجرامي الأخرى في إقليم الدول الأعضاء في الرابطة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وهو البرنامج الذي يشكل أساسا متينا لتعاون الرابطة في ذلك المجال. وقد قام اجتماع رؤساء الأجهزة الأمنية والخدمات الخاصة لبلدان رابطة الدول المستقلة، عملا بالولاية التي صدرت إليه من مجلس رؤساء الدول، بدراسة تنفيذ البرنامج والمقترحات المتصلة بأنشطة مركز مكافحة الإرهاب التابع للرابطة. وتواصل أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء في الرابطة الاضطلاع بأنشطة وعمليات خاصة منسقة مشتركة بين الوكالات لمنع الجريمة.

١٥ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن مكافحة المخدرات دوليا هي مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يتوافق مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما

الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام حقوق الإنسان.

١٦ - ومضت قائلة إن السودان طرف في الاتفاقات الدولية المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إيمانا منه بأن المخدرات عدو يفتك بالشباب ويقوض المجتمعات، ولذلك فإنه يضم صوته إلى صوت المجتمع الدولي من أجل العمل لمكافحة هذه آفة الخطيرة. وأضافت قائلة إن استخدام الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الاضطلاع بأنشطة غير مشروعة، ومنها تمويل حركات التمرد المسلحة التي تهدد الحكومات الشرعية، أمر يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر؛ ويلزم إقامة تعاون بين المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة لمكافحته.

١٧ - واستطردت قائلة إن بلدها يعتبر من الدول القليلة التي لم تصل مشكلة المخدرات فيها إلى درجة الخطورة، ولكن بسبب الوضع الجغرافي للسودان، فإنه يستخدم كمعبر للمخدرات. إلا أن حكومتها تواصل جهودها لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات وسنت تشريعات تفرض عقوبة الإعدام على جريمة الاتجار بالمخدرات. وانضم السودان إلى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة، واشتمل القانون السوداني على مواد محددة تتناول الجرائم ضد البيئة، وتسليم المجرمين وفقا للمعاهدات والاتفاقات الدولية والثنائية، ومواد لمكافحة الفساد والرشوة والثراء الحرام. وقالت إن وفدها يكرر تأكيد دعمه للعمل الذي تضطلع به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي من شأن التوقيع عليها وعلى بروتوكولاتها أن يدعم الجهود الوطنية والدولية وأن يعجل بتنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

١٨ - **السيدة تشونغ** (جمهورية كوريا): قالت إنه بالرغم من أن للعولمة إمكانية هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، فإن لها أيضا عواقب غير مرغوب فيها، ولا سيما في مجالي الجريمة والمخدرات، تتجاوز الحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن العولمة توفر أيضا أدوات للاتصال والتعاون من أجل التصدي لتلك المشاكل، ومن هنا جاءت أهمية العمل على الصعيد المتعدد الأطراف. ويتضمن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، الذي جرت صياغته في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، مجموعة من المبادئ التوجيهية للتعاون الدولي في ذلك المجال، ويجب على المجتمع الدولي أن ينفذه تنفيذا أمينا بمجرد أن تعتمده الجمعية العامة.

١٩ - ومضت قائلة إن السرعة التي يجري بها إعداد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها إنما تدل على حجم الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي وتفانيه لمكافحة أحد أكبر الشرور في هذا العصر. ويجب على جميع الحكومات أن تؤيد اعتماد تلك الصكوك، وأن تشارك في احتفال التوقيع، وأن تسعى إلى دخول الاتفاقية وبروتوكولاتها حيز النفاذ في وقت مبكر. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة ماسة إلى وضع صك دولي لمكافحة الفساد، ومن المأمول أن تنشأ في أقرب وقت ممكن لجنة مخصصة للتفاوض على إعداد صك بشأن هذا الموضوع.

٢٠ - واستطردت قائلة إن مكافحة صنع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها تشكل تحديا خطيرا آخر يتشابك بصورة متزايدة مع الجريمة المنظمة، بسبب الأرباح الهائلة الناشئة عن سوق الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وينبغي أن يتم تناول مسألتي مراقبة المخدرات ومنع الجريمة معا. وفي هذا الصدد، فإن الهيكل المزدوج لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة يعتبر ملائما بصفة خاصة، وسيتم

تعزيزه بتطوير التعاون بين المركز المعني بمنع الإجرام الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢١ - وفيما يتعلق بالأهداف التي حددت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بوقف الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها على النطاق العالمي بحلول عام ٢٠٠٨، قالت إن جمهورية كوريا قامت بصياغة استراتيجية وطنية وما برحت تنفذها منذ عام ١٩٩٩. وهي تشارك أيضا في أنشطة عدد من آليات التعاون الإقليمي وتجري بنجاح كبير مشاورات ثنائية مع الدول المجاورة بصورة دورية. ومع ذلك، فإن انتشار المخدرات التركيبية الجديدة مثل المنشطات الامفيتامينية، يدعو إلى القلق بصفة خاصة بسبب نقص المعلومات المتاحة عنها. وفي ذلك الصدد، فإن العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لاستحداث وتحسين تقنيات لتحديد أصل تلك المخدرات جدير بالإشادة.

٢٢ - **السيد باريباترا** (تايلند): قال إنه يجدر التذكير مرارا وتكرارا بأن المخدرات غير المشروعة تشكل خطرا على البشرية. وهذه المشكلة تقوض قدرة الأمم على استغلال مواردها البشرية استغلالا كاملا لأغراض التنمية، وترتبط على النطاقين الوطني وعبر الوطني بالجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والفساد. ويلزم معالجتها من جميع جوانبها، بما في ذلك الإنتاج، والنقل، والاستهلاك. ولا يستطيع أي بلد بمفرده أن يقضي عليها بل يلزم اتباع نهج شامل على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، تشارك فيه مشاركة نشطة ومنسقة جميع قطاعات المجتمع - الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام - فضلا عن المنظمات الدولية المعنية. وقال إن تايلند ترحب من صميم قلبها بالأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للمشكلة كما ورد في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). كما ترحب تايلند بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها كإطار لزيادة فعالية التعاون على مكافحة الجريمة، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات. وقد طبقت الحكومة تدابير لمعالجة مسألتي عرض المخدرات والطلب عليها، واعتراض التدفق غير المشروع للمخدرات عن طريق إقليمها، بالإضافة إلى إنشاء إطار قانوني ملائم، بما في ذلك قانون مكافحة غسل الأموال لعام ١٩٩٩. ويجري تشجيع حملات زيادة الوعي العام والتثقيف الوقائي، ولا سيما بين الأطفال والشباب، وتخصيص حصة كبيرة من الميزانية الوطنية لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم، بالرغم من المصاعب الاقتصادية للبلد.

٢٣ - ومضى قائلا إن المواد التركيبية، وبخاصة منشطات الامفيتامين، تزيد المشكلة تعقيدا، حيث أن رخص ثمنها وصغر حجمها قد أدى إلى انتشار استعمالها بين الشباب. ومكافحة هذه المجموعة من المواد ليست مهمة يسيرة نظرا لسهولة نقلها عبر الحدود وإمكان بيعها في الشوارع دون أن يلاحظها أحد. وفي عام ١٩٩٩، صودر ٥٠,٢٥ مليون من أقراص ميثامفيتامين وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن الكمية التي صودرت في عام ١٩٩٨. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٠، صودر ٢٠,٢٩ مليون قرص. ولذلك فإنه ما لم يتخذ إجراء في هذا الصدد، ستصبح هذه الأقراص المخدرة قريبا جدا هي المخدرات المفضلة. وأضاف قائلا إنه لهذا السبب يكرر مناشدة المجتمع الدولي أن يولي الخطر المتزايد الناشئ عن الميثامفيتامين نفس القدر من الاهتمام الذي يوليه لمشكلة الهيروين وغيره من المخدرات.

٢٤ - واستطرد قائلا إن تايلند تسجل تقديرها للعدد الكبير من أصدقائها وشركائها، الذين لم تكن جهودها لتثمر لولا ما قدموه من مساعدة. وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، فإن التعاون مع البلدان المجاورة هو أمر لا غنى عنه. وقد اتفق

هؤلاء الأصدقاء والشركاء على تعزيز التعاون في مجالات من قبيل إنفاذ القانون، وتقاسم المعلومات، والتدريب، وستواصل تايلند تعاونها النشط مع جيرانها للتصدي لمشكلة المخدرات في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لكي يتسنى تعبئة قدر كاف من الموارد لمواجهة التحدي بجميع أبعاده ولتحقيق الإحساس بالمسؤولية المشتركة المعرب عنها في مختلف الاتفاقات.

٢٥ - واسترسل قائلا إنه قد أحرز تقدم في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي وافقت في اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثين المعقود في بانكوك في تموز/يوليه ٢٠٠٠ على تقديم هدف تحقيق المنطقة الخالية من المخدرات من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠١٥. وكما أعلن وزير الخارجية في الجمعية العامة، فإن ذلك سيكون هو أيضا هدف المؤتمر الدولي الذي ستعقده تايلند وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقال إن تايلند تقدر الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تعزيز التعاون بين بلدان جنوب شرق آسيا، وكذلك ما يقدمه البرنامج من دعم مالي وتقني.

٢٦ - وأضاف قائلا إن تايلند تحث المجتمع الدولي على أن يظل مصمما على التصدي لمشكلة المخدرات بأسلوب شامل وعلى أساس تقاسم المسؤولية. وينبغي للدول أن تسعى، بصورة فردية وجماعية، لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بما في ذلك التصدي لمشكلة التصنيع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية، والاتجار بها، وإساءة استعمالها، ومراقبة سلائفها، وتعزيز التعاون القضائي، وتخفيض الطلب، ومكافحة غسل الأموال، والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة.

٢٧ - **السيد أوغونوسكي** (بولندا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي وقال إن الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والرق والفساد ما هي إلا بعض الأنشطة غير المشروعة التي تمثل تهديدات خطيرة لا للنظام الداخلي والتنمية في البلدان المتضررة فحسب، بل تمثل، في بعض الحالات، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وذكر أن المنظمات الإجرامية تقوم بصورة متزايدة بانتهاك حظر الأسلحة، مسهمة بذلك في إشعال الصراعات العنيفة، وهي عالية الكفاءة من حيث قدرتها على أن تستغل، لمصلحتها الذاتية، التغييرات الإيجابية التي حدثت في العالم خلال العقد الماضي مثل فتح الحدود الدولية، وثورة الاتصالات، وتحرير التجارة.

٢٨ - ومضى قائلا إن بولندا تعرب عن ارتياحها إزاء ما أنجز من عمل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي كان رئيس بولندا قد عرض مشروعها قبل أربع سنوات. وقال إن ذلك الصك يوفر أساسا متينا للتعاون فيما بين الدول، وأن الحاجة إلى ذلك الصك قد أصبحت واضحة بصورة متزايدة خلال العقد الماضي مع الارتفاع غير المسبوق في النشاط الإجرامي، في حالات كثيرة على النطاق العالمي. ومن شأن اعتماد الاتفاقية أن يملأ ثغرة بالغة الأهمية في القانون الدولي، لأن الاشتراك في جماعات الجريمة المنظمة سيعرّف بوصفه جريمة وستتضمن الاتفاقية تدابير لمكافحة غسل الأموال وإنشاء آليات للتعاون على نطاق واسع بين الدول. وقال إنه من المأمول أن تختتم المفاوضات بشأن البروتوكولات الثلاثة خلال الدورة المقبلة للجنة المخصصة وأن يفتح باب التوقيع عليها أثناء المؤتمر الرفيع المستوى الذي يعقد في باليرمو في كانون الأول/ديسمبر. ولنجاح الاتفاقية، يتحتم أن يكون التقيد بها شاملا. ومراعاة لذلك، ستتخذ بولندا جميع الخطوات اللازمة للإسراع بالتصديق عليها وتشجع الدول الأخرى لأن تحذو

حذوها. كما تؤيد بولندا فكرة إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد،.وتضم صوتها إلى صوت أولئك الذين يؤيدون زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لقضية الجريمة الدولية.

٢٩ - **السيد الربيعي** (العراق): قال إن بلده يتابع باهتمام الأنشطة الدولية لمكافحة المخدرات. وتقوم كل من اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ووزارتي الصحة والداخلية بتنفيذ التزامات العراق تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، التي انضم إليها العراق بموجب القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٦. وأضاف أن العراق يشارك بصفة منتظمة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات. مثل الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وتسعى الجمعيات العراقية المختصة إلى تقديم التقارير والإحصاءات سنويا إلى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٣٠ - ومضى قائلا إن الإجراءات التي تتبعها السلطات العراقية المختصة قد جعلت العراق أحد البلدان القليلة النظيفة في العالم من حيث إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وتعاطيها. ولا توجد في العراق زراعة للمحاصيل المخدرة ولا توجد صناعة للمخدرات، ولم تسجل أي حالة عن التعامل في السلائف الكيميائية. ويقوم العراق باستمرار بتنفيذ برامج خاصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوعية مختلف شرائح المجتمع بمخاطر تلك المواد.

٣١ - واستطرد قائلا إن مما يؤسف له أنه رغم الإجراءات الاحترازية التي حرصت الحكومة على اتخاذها، فقد ظهرت في منطقة الحكم الذاتي في شمالي القطر، لأول مرة، حالة زراعة وتداول المواد المخدرة، وذلك بعد انسحاب السلطة المركزية منها إثر التدخل العسكري الأمريكي - البريطاني. فقد شجعت حالة الفراغ الإداري في شمالي العراق العصابات المسلحة التي تسيطر على المنطقة حاليا على زراعة الكوكا على نطاق واسع، وفي عام ١٩٩٩، ضبطت السلطات العراقية ٢٧٠ كيلوغراما من الحشيش كان يعتزم تهريبها إلى الدول المجاورة. لذلك فإن حكومة العراق تناشد المجتمع الدولي أن يضع حدا للحالة الشاذة التي تعيشها المنطقة الشمالية في العراق، التي تشكل تهديدا مستمرا لسلامة وأمن المجتمع العراقي، فضلا عن الدول المجاورة، التي أصبحت معبرا لنقل هذه المواد السامة.

٣٢ - **السيد أباتا** (نيجيريا):أثنى على المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في بيانه الاستهلالي الشامل والمفيد، ووجه الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على ما قدمه من مساعدات إلى الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات في نيجيريا، التي أحرزت نجاحا كبيرا في السيطرة على عرض المخدرات. وفي مجال تخفيض الطلب على المخدرات، أنشأت الوكالة عدة برامج موجهة نحو التثقيف الوقائي وإيجاد الوعي بالمخاطر المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات.

٣٣ - ومضى قائلا إن إدمان المخدرات يؤدي يوميا إلى فقدان أرواح بشرية، مع حدوث العديد من حالات الوفاة العرضية والجرائم العنيفة التي تعزى إلى أشخاص يتصرفون تحت تأثير المخدرات. وتشكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها خطرا كبيرا على جميع المجتمعات. وبالنظر إلى الطبيعة العالمية للمشكلة، فإن الحل يجب بالضرورة أن يكون مستندا إلى نهج كلي. وعلاوة على ذلك، فإن التصدي لأنشطة تجار المخدرات، الذين يمتلكون موارد هائلة، يتطلب توفير الموارد اللازمة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وقال إن حكومته على استعداد لتوقيع مذكرات تفاهم مع البلدان التي تشاطرها شواغلها بشأن تلك المشكلة وتؤكد لجميع الدول أنها ستتعاون في اعتقال

ومعاقبة وتسليم المواطنين النيجيريين الذين ينتهكون قوانين المخدرات في أية دولة. وذكر أن نيجيريا سنت تشريعات تنص على مصادرة الأصول المنقولة وغير المنقولة للأشخاص الذين يدانون بالاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو ما يكفل معاقبة تجار المخدرات بعقوبات تتناسب مع جرائمهم. كما تعتزم الحكومة تعزيز الهياكل الوقائية وكفالة حصول لجان مكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لحكومات الولايات والحكومات المحلية على الدعم المالي الكافي للاضطلاع بوظائفها.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الفساد وغسل الأموال، شأنهما شأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، هما من الأنشطة التي أولتها حكومته أولوية خلال السنة ونصف السنة منذ عودة نيجيريا إلى الحكم الديمقراطي. فالفساد هو سرطان يجب استئصاله والحكومة مصممة على محاربته دون أية استثناءات، كما ظهر بوضوح من حملتها لاستعادة الأموال التي سرقت من خزائنها العامة. وقد تم استعادة مبالغ كبيرة اكتسبت بصورة غير شرعية سواء في الداخل أو في الخارج، وتم تجميد العديد من الحسابات في الخارج. إلا أن بعض الجهود التي بذلتها الحكومة لإعادة الأموال المحولة بصورة غير قانونية قد عرقلتها الإجراءات القانونية المعقدة. وقال إن وفده يوجه الشكر إلى أعضاء المجتمع الدولي الذين ساعدوا في تلك الجهود ويناشد البلدان التي أودعت فيها أموال محولة بصورة غير قانونية أن تتعاون لإعادتها إلى نيجيريا. وأضاف أن الحملة التي شنتها حكومته لمكافحة الفساد قد أدت إلى إنشاء إطار مؤسسي قوي لمحاربة الفساد، كما أنشئت مؤخرا لجنة لمحاربة استغلال النفوذ لها صلاحيات التحقيق في الادعاءات وتوجيه الاتهامات إلى من يدعى بارتكابهم أخطاء.

٣٥ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد من صميم قلبه جميع المبادرات الرامية إلى وضع صك دولي لمحاربة الفساد، كما يؤيد مشاريع التعاون التقني التي تستهدف مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى محاربة الفساد. واختتم كلمته بقوله إن نيجيريا تأمل في أن ينتقل المجتمع الدولي بسرعة من مجرد تأييد الاتفاقات الدولية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخليص العالم من المخدرات والجريمة والفساد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٢٠.